

محمود خصاص
الإطعام الاسرائيلية في المياه العربية

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال

الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية

مياه الجنوب اللبناني في دائرة الإطعام الصهيونية

نقض الأطروحة الاسرائيلية حول « الوطن البديل »

حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي

الملف : معرض جديد لـ « صامد » في الكونغو برازافيل

كتاب

المحتويات

السنة السادسة، العدد ٥٢، تشرين الثاني / كانون الأول ١٩٨٤

٤ - الافتتاحية أحمد أبو علاء
محور خاص: الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية:

- ٨ - الزراعة والمياه في الضفة الغربية
- ٨ تحت الاحتلال الاسرائيلي شوكت محمود
- ٢٤ - الموارد المائية العربية والسياسات المائية الاسرائيلية د. اوري ديفز
- الاوضاع المائية في الضفة الغربية
- ٤٥ قبل الاحتلال الاسرائيلي
- ٥٦ - مياه الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي
- ٦٥ - مياه الجنوب اللبناني في دائرة الاطماع الصهيونية طارق الموسى
- ٧٣ - قراءة في أوراق ندوة «اسرائيل والمياه العربية» عبدالقادر أحمد
- ٨٨ - مشروع قناة البحرين

دراسات:

- ٩٦ - انعكاسات حلف التعاون الاستراتيجي الاميركي - الاسرائيلي د. فؤاد بسيسو
- على الاوضاع العربية
- ١٠٥ - نقض الاطروحة الاسرائيلية حول «الوطن البديل»
(مناقشة في ضوء القانون الدولي) ج. أي. إي. درابر
- ١٢٥ - مصادر اعلاف رخيصة لمربي الاغنام والابقار
في الضفة الغربية وقطاع غزة د. عدنان شقير

مكتبة:

- ١٣٦ - كتاب ابيض حول تزويد اسرائيل بمياه النيل محمد سمحان
- ١٤٠ - مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية ابراهيم خليل

تقارير:

- ١٤٥ - تطورات القضية الفلسطينية خلال ستة أشهر د. محمد الفرا
- الدورة الثالثة والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين خ. س
- ١٥٤ - الاوضاع الصحية في المناطق المحتلة حماده فراعنه
- ١٦٣

وثائق:

- ١٦٨ - تقديم المساعدة التقنية الى الشعب الفلسطيني

ذكرى:

- ٢٥ - عاماً على تأسيس جمهورية المانيا الديمقراطية
- ١٧٠ - الصداقة الفلسطينية - الالمانية الديمقراطية

لغ صامد:

- ١٨٣ - معرض جديد لصامد في الكونغو برازافيل
- ١٩٠ - صامد تشارك في معرض بودابست الدولي
- ١٩٢ - جولة الأخ المدير العام
- ١٩٥ - اخبار المؤسسة

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
المجلة غير ملزمة بإعادة المواد التي لا تنشر إلى أصحابها

الزراعة والمياه في الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي

شوكت نحسود

مقدمة

تحدث هذه الورقة عن موضوعين اساسيين هما المياه والزراعة في الضفة الغربية المحتلة وهما القطاعان اللذان تعرضا بشكل رئيسي لاجراءات السيطرة والاحتواء من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

وتشكل الموارد المائية بالنسبة للتوسعية الاسرائيلية مفهوما مرادفاً لما يسمى بنظرية الامن القومي الاسرائيلي، فالوصايا القديمة لاحد مؤسسي دولة اسرائيل دافيد بن غوريون تجعل من منابع الليطاني الحدود الشمالية لدولة اسرائيل.

ومن هنا فقد حرصت اسرائيل منذ الساعات الاولى لاحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة على احكام قبضتها على مصادر المياه، وكما توضح الورقة فقد منعت سلطات الاحتلال السكان العرب من حفر آبار جديدة للري خاصة في منطقة وادي الاردن في حين قامت هي بحفر ٢٥ بئراً في نفس المنطقة وباعماق كبيرة تراوحت ما بين ٢٠٠ - ٧٥٠ متراً لتزود بالمياه مستوطناتها المقامة على اراض عربية مصادرة تشكل بحد ذاتها حوالي ٧٥٪ من المساحة الاجمالية للأراضي الزراعية في الأغوار، مما أدى الى نضوب ١٧ بئراً عربية والى ارتفاع نسبة الملوحة في الآبار الغربية التي كانت محفورة قبل عام ١٩٦٧. ولأن اسرائيل تدرك ان المياه والارض هما العنصران الاساسيان للزراعة في الضفة الغربية التي كانت محفورة قبل عام ١٩٦٧. الاستيطانية في الارض العربية فقد بدأت منذ اللحظات الاولى لاحتلالها بحملة مصادرة واسعة للاراضي العربية خاصة الزراعية منها، بهدف تجريد الفلاح العربي منها كخطوة اولى نحو اقتلاعه من ارضه وتهجيرها.

وبالنظر لما لهذين العنصرين - الارض والمياه - من اهمية بالغة في استقرار الانسان وارتباطه بالارض كوطن وكمصدر للرزق، وبما انه ليس من السهل تهجير الانسان عن ارضه فقد عهدت سلطات الاحتلال الى مختلف الاساليب لتحويل المواطن من مزارع الى عامل مستأجر ليسهل عليها فيما بعد تهجيرها. ومما يؤكد صحة ذلك التراجع الذي اصاب القطاع الزراعي سواء من حيث مساهمته في اجمالي الناتج القومي للضفة الغربية حيث تناقص من ٢٥٪ في بداية عام ١٩٦٦ الى حوالي ٢٦٪ في عام ١٩٧٩ (وفقاً لنشرة مكتب الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالاراضي المحتلة ١٩٨٠). كما أدى الى التناقص المستمر في قدرة القطاع الزراعي على استيعاب القوى العاملة حيث بلغت ٢١٪ لعام ١٩٧٩ بعد ان كان يستوعب ٤٦٪ من اجمالي قوة العمل في مطلع عام ١٩٦٧.

يعتري ذلك الى تناقص المساحة الزراعية المستغلة من قبل المواطنين العرب من ٢,٦ الى ١,٧ مليون واطى تناقص كميات المياه اللازمة للري بعد ان اصبحت خاضعة كلياً لسيطرة الاحتلال الاسرائيلية في الضفة.

ويتبين من الارقام المتوفرة ان اسرائيل تستغل سنوياً ٤٠-٥٠٪ من مجموع مياه الضفة الغربية خلال ميل العوض المائي للضفة باتجاه الغرب عدا عن الكميات التي تستهلكها المستوطنات الاسرائيلية المقامة في الضفة الغربية من خلال آبار الضخ التابعة لها او التي تملكها شركة ميكروت اسرائيلية وتقدر كمية ضخ هذه الآبار بحوالي ٤٠-٥٠٪ من المجموع الكلي للمياه المستهلكة عن طريق

الحيز الذي حدد لهذه الورقة يحد من القدرة على تغطية كل الجوانب التي يتطلبها الحديث عن النظم الاسرائيلية الدائبة للسيطرة على المياه والزراعة في المناطق المحتلة. ومن هنا فقد تضمنت في حديثي على الضفة الغربية وحدها بسبب عدم توفر الارقام اللازمة والدقيقة عن قطاع المياه كما يلاحظ ان الارقام التي اعتمدت عليها هذه الورقة لم تتوقف في اغلبها عند سنة ١٩٧٩، ويعود ذلك الى ان الارقام التي يمكن الاطمئنان الى دقتها تتوقف عند هذه السنة، رغم ان لدينا ارقاماً للسنتين السابقتين ولكنها تحت البحث والتدقيق.

الآن ذلك لا يمنعنا من الاشارة الى التغييرات الواسعة النطاق التي حدثت وخاصة في مجالات الزراعة والارض والاستيطان والمياه خلال السنوات التي تلت (٨٠، ٨١، ١٩٨٢) فاذا كانت الممارسات الاجمالية التي صادرتها سلطات الاحتلال من اراضي الضفة الغربية منذ حزيران ١٩٦٧ حتى ايار ١٩٧٩ قد بلغت ١,٥٠٨,٧٠٤ دونما اقيمت عليها حتى ذلك التاريخ ٨٢ مستوطنة فان الرقم الحالي للمساحات المصادرة في الضفة الغربية حتى تشرين اول ١٩٨٢ وصل الى ٢,٤٠٧,١٢١ دونما واعد المستوطنات التي اقيمت حتى هذا التاريخ فقد وصل الى ١٢٩ مستوطنة. ولا يدخل في ذلك المبلغ المستوطنات التي قررت حكومة بيغن انشاءها في الضفة والقطاع وعددها عشرون مستوطنة اقيمت في اطار الخطة الاستيطانية الشاملة التي اعلنت عنها حكومة بيغن مؤخراً كرد على مبادرة رئيس الامريكى السيد ريغن، وهي خطة تهدف الى توطين مائة الف مستوطن في ١٦٠ مستوطنة في الضفة خلال السنوات الخمس القادمة.

وبعد فان هذه الورقة محاولة متواضعة للقاء الضوء على الاوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطنون العرب في المناطق المحتلة والمرتبطة بالموضوعين الرئيسيين الزراعة والمياه ومن ثم الارض.

الزراعة

١ - الأرض: لمحة عامة:

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية ٥٦٥٠ الف كم^٢ بما في ذلك مدينة القدس وضواحيها، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة فيها وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٦ حوالي ٢,٦١٢ مليون دونم او ما يعادل ٤٦٪ من المساحة الكلية.

اما قطاع غزة فتبلغ مساحته الكلية ٣٢٧ كيلومترا مربعا وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيه وفقا لاحصائيات عام ١٩٦٦، ما يعادل ٥٢٪ من المساحة الكلية للقطاع.

استعمالات الأراضي الزراعية :

يبين الجدولان (١) و (٢) النمط الاستغلالي للأراضي الزراعية في الضفة الغربية للسنوات ١٩٦٢-٦٤ و ١٩٦٥-٦٤ اي قبل الاحتلال الاسرائيلي بأربع سنوات وللسنوات ١٩٦٧-٦٧ و ١٩٧٠-٦٩ اي بعد الاحتلال الاسرائيلي بأربع سنوات.

ويتبين من هذين الجدولين ان المساحة المزروعة في السنة الزراعية ١٩٦٧/١٩٦٨ قد نقصت بنسبة ١٠,٧٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣.

وفي سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ كانت نسبة النقص ٢٥,٣٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ قبل الاحتلال.

اما الجدول (٣) فيلخص مقدار الزيادة والنقص في مساحة الزراعات المختلفة للسنوات ١٩٦٧/٦٨ - ١٩٦٩/١٩٧٠ مقارنة مع السنوات ١٩٦٢/١٩٦٣. وتشير المعلومات المتوفرة ان مساحات الأراضي الزراعية في الضفة الغربية قد هبطت خلال السنوات بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٤ من ٢,٦١٢ مليون دونم الى ٢,٠٢ مليون دونم اي بنقص مقداره ٦٠٠ الف دونم او ما يعادل ٢٣٪ من مجمل المساحة الزراعية في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد تجمدت مساحة الأراضي الزراعية دون اية زيادة. واذا كانت الاحصاءات الاسرائيلية تشير الى ان مساحة الأراضي الزراعية في القطاع تبلغ نحو ٢٠٠ الف دونم فان مصدر هذه الزيادة هو ان الاحصاءات الاسرائيلية تشمل قطاع غزة وشمال سيناء.

ان النتائج التي يمكن استخلاصها من الجداول ٣ و ٢ وفي محاولة لتبيان اسباب النقص المتواصل في المساحات المزروعة يمكن ايجازها على النحو التالي:-

- ١ - منع الكثير من الملاكين والمزارعين من زراعة اراضيهم واستغلالها لاسباب امنية تدعمها اسرائيل.
- ٢ - الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي واقامة المستوطنات العسكرية والمدنية عليها حيث بلغت المساحة التي استولت عليها سلطات الاحتلال ١٣١,٠٧,٤٠٧ دونما حتى نهاية تشرين اول

١٩٨٢ اي ٤٢,٦٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية بما في ذلك القدس العربية.

ارتفاع تكاليف المعيشة وازدياد التضخم مع الانخفاض المستمر في سعر الليرة الاسرائيلية دفع المزارعين الى ترك الزراعة والعمل في مجالات اخرى وخاصة في اسرائيل.

ان الزيادة الطلب على الايدي العاملة في اسرائيل وارتفاع الاجور هناك دفع معظم العمال الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ترك العمل الزراعي والتوجه للعمل داخل اسرائيل مما أدى الى ندرة الايدي العاملة وارتفاع اجورها بالنسبة للمزارعين الملاكين، بحيث اصبحت قيمة الانتاج في كثير من الحالات لا تغطي النفقات العامة للزراعة غير المروية مما دعا قسما من الملاكين الى ترك اراضيهم بدون زراعة.

انت زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج المختلفة في الزراعة وعدم توفر مؤسسات الاقراض هناك الى ترك العديد من المزارعين لمهنة الزراعة او تقليل الاعتماد عليها كدخل رئيسي لهم.

عدم وجود اي نوع من الدعم المادي لمزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك على خلاف المزارع الاسرائيلي الذي يتلقى الدعم في جميع المراحل الانتاجية والتسويقية.

وضع اليد على مصادر المياه الجوفية وتقنين استعمالها ومنع حفر آبار جديدة ونضوب المياه من كثير من الآبار الارتوازية نتيجة للاجراءات الاسرائيلية التي ستم الحديث عنها فيما بعد عند الحديث عن مصادر المياه.

تعدد وكثرة الضرائب التي فرضتها اسرائيل على مختلف النشاطات الزراعية في الضفة الغربية والقطاع.

عدم السماح للجمعيات التعاونية الزراعية والافراد بالحصول على قروض من المؤسسات المتخصصة في الضفة الغربية من الاردن.

عدم استقرار القرارات الاسرائيلية المتعلقة بحركة المواطنين والانتاج عبر الجسور بين الضفة الغربية مما يربك المزارع في تصريف انتاجه ويجعله متخوفا من سوء التصريف وبالتالي الاحجام عن العمل الزراعي.

٢ - انواع الزراعة في الضفة الغربية

تقسم الزراعة في الضفة الغربية من حيث اعتمادها على الموارد المائية في استغلالها الى نوعين هما :-

١- الزراعة الجافة المطرية :

تتميز الزراعة في الضفة الغربية على مياه الامطار بشكل رئيسي حيث ان حوالي (٩٥٪) من الزراعة تعتمد على هذه المياه وان الانتاج الزراعي يتذبذب من سنة الى اخرى حسب معدل الامطار والجدول يبين المساحات المطرية المزروعة للموسم ١٩٧٧-٧٨ :-

التفاصيل

محاصيل الحبوب الشتوية والصيفية
الخضر الصيفية البعلية
الخضر الشتوية البعلية
اشجار مثمرة (عدا الحمضيات والموز والجوافا)

دونم
٥٠٩,٦٦١
٥٠,٥٣٠
١٨/٣٨٩
٩٦٥/٧٧٩
١,٥٤٤,٣٥٩

المصدر: جداول احصائية. مديريات الزراعة في الضفة الغربية عام ١٩٧٨/٧٧

ب - الزراعة المروية :

تعتمد في ربيها على مياه الينابيع والآبار الارتوازية التي تتأثر بدورها بمعدلات الأمطار المتساقطة في الشتاء.

وتشكل الاراضي المروية ما نسبته (٥٪) من مساحة الاراضي الزراعية اي (٨٠) الف دونم. وقد كانت المساحة المروية خلال الموسم الزراعي ٧٨/٧٧ ٧٤١٦٠ دونما كما هو مبين ادناه :

التفاصيل

دونم	خضار	حمضيات	موز	جوافا
٤٤٥٢٥				
٢٧٠١٥				
٢٠٠٠				
٦٢٠				
٧٤١٦				

(١) جداول احصائية. مديريات الزراعة بالضفة الغربية لعام ٧٨/٧٧.

الانتاج الزراعي وفروعه الرئيسية :

تقسم المنتجات الزراعية الى قسمين رئيسيين -

١ - المنتجات النباتية

وتشمل المحاصيل الحقلية والخضار ومحاصيل الاشجار المثمرة.

ب - المنتجات الحيوانية :

وتشتمل مختلف السلع ذات الاصل الحيواني سواء كانت غذائية او غير غذائية. وسنعرض فيما يلي لاهم المنتجات الزراعية من نباتية وحيوانية للالمام بخصائص الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقدراته ومشاكله.

المحاصيل الحقلية :

من الاطلاع على الجدولين (٥٤) نرى ان انتاج المحاصيل الحقلية للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ كان ٧٧٤٠ طن، بينما كان معدل الانتاج للسنوات الاربع الاولى للاحتلال ١٩٧١-١٩٦٨ (٣٥٣٧٥) طناً اي بنقص مقداره (٤٧,٥٪) وكان معدل الانتاج للسنوات السبع التالية (٤٦٢١٤) طناً.

المحاصيل الحقلية :

كان معدل انتاج الخضار للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ يساوي ١٢٢٠٥٨ طناً بينما كان معدل انتاج للسنوات الاربع الاولى للاحتلال (٧١٣٥٠) طناً كما هو مبين في الجدولين (٥٤) اي نقص (٤١٪) وبعد ذلك اخذ الانتاج بالازدياد المطرد حتى وصل عام ١٩٧٧/١٩٧٨ الى (١٥٦٣٠٠) طن بزيادة انتاجه من الاراضي التي بقيت بحوزته.

البطيخ واليقطين (القرعيات) :

بلغ معدل انتاج البطيخ والقرعيات للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٦ حوالي (٧٤٣٩٤) طناً. وفي ظل الاحتلال اخذت هذه الزراعة تتناقص حتى كادت تنعدم تماماً كما يوضح الجدولان (٢١) نتيجة المنافسة الاسرائيلية مما حدا بالمزارعين للتحويل الى زراعة النباتات الصناعية والتي خضعت بالتالي للاحتكارات الاسرائيلية.

١ - الزيتون :

تشغل اشجار الزيتون حوالي (٦٠٠) الف دونم اي ما يعادل ١/٣ مساحة الاراضي المرزوعة بالمياه في الضفة الغربية وقد تأثر الانتاج في السنوات الاربع التي تلت الاحتلال مباشرة كنتيجة طبيعية لانخفاض حجم العمالة في القطاع الزراعي والعمل في الفعاليات الاقتصادية الاسرائيلية حيث بلغ معدل الانتاج في تلك السنوات (٣١٦٦٥) طناً، بينما كان معدل الانتاج في السنوات السابقة (٨٠) الف طن تقريباً. وقد بدأ المزارعون يعاودون اهتمامهم النسبي بشجرة الزيتون نتيجة تغير سياسة اسرائيل تجاه استخدام اليد العاملة العربية فاخذت معدلات الانتاج ترتفع مع ان صعوبات تحسين الانتاج كما دوماً ما زالت قائمة نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي القائم حالياً في ظل الاحتلال.

٢ - الحمضيات :

يشير لنا من الجدول (٤) ان معدل انتاج الحمضيات في الضفة الغربية للسنوات ١٩٦٢-١٩٦٥ كان ٢٩٢٩٢ طناً، وكان معدل الانتاج للسنوات الاربع الاولى بعد الاحتلال ٣٤٥٠٠ طناً واستمرت الزيادة المطردة في الانتاج سنوياً حتى بلغ ٦٥ الف طن عام ١٩٧٧/١٩٧٨، ويعود السبب في زيادة الانتاج هذه الى انه كانت هناك مساحات واسعة مزروعة بأشجار الفاكهة قبل عام ١٩٦٧ استبدلت بزراعة اكثر من (١٠) الاف دونم بأشجار الحمضيات بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ هذا بالإضافة الى نقص وسائل الري والاقبال على استعمال الاسمدة بمختلف انواعها.

بدأت صناعة الدواجن (اللاحم والبيض) بداية جيدة قبل الاحتلال، ويبين الجدول رقم (٦) الزيادة المطردة للنمو للسنوات الأربع التي سبقت الاحتلال.

أما ما بعد الاحتلال فقد أخذ هذا القطاع بالتراجع بسبب منافسة الانتاج الاسرائيلي المدعوم بنسبة ١٥-٢٠٪ من كلفة الانتاج بالإضافة الى الدعم الحكومي لصناعة الاعلاف في اسرائيل.

٧ - الأبقار والأغنام :

يشير الاتجاه العام الى تناقص اعداد الأبقار والأغنام بوجه عام بالرغم من زيادة الأبقار المطلوب الاجنبية بنسبة ٨٪ في الفترة ما بين عام ٧٠-٧٤ وبالمقابل انخفضت النسبة في الأبقار البلدية الى (٩٪) خلال نفس الفترة في حين انخفضت النسبة في الأغنام الى (٦٪) في الفترة ذاتها.

وتعزى اهم الأسباب التي أدت الى النقص في تربية الماشية في الضفة الغربية الى ما يلي :

- ١ - استيلاء سلطات الاحتلال على مساحات واسعة كانت مخصصة للرعي.
- ب - فرض الغرامات الباهظة ومصادرة الماشية التي تدخل للرعي في الأراضي المصادرة.
- ج - ارتفاع اسعار الاعلاف بمختلف أنواعها.
- د - النقص في حجم العمالة وارتفاع الاجور.

مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج القومي الاجمالي :

يبين الجدول (٧) مساهمة القطاع الزراعي للضفة الغربية في الانتاج القومي الاجمالي للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٧. وقد تناقصت نسبة مساهمته في الانتاج القومي الاجمالي من ٤٠,٩٪ عام ١٩٦٩ الى ٢٦٪ عام ١٩٧٧.

ولا بد من الاشارة الى ان نسبة التضخم النقدي في اسرائيل بلغت في عام ٧٧ (٢٦٪) في حين ارتفعت هذه النسبة الى (٥٠٪) في عام ١٩٧٨ وواصلت ارتفاعها خلال السنوات التالية.

كما لا بد من الاشارة الى الانخفاض المتواصل لسعر الليرة الاسرائيلية بالمقارنة مع الدينار الاردني ففي حين كان الدينار الاردني يساوي ٧,٥ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٧ اصبح يساوي ٨٤,١٥ شيكل وفقا لاسعار تشرين اول ١٩٨٢ علما بأن الشيكل الواحد يساوي ١٠ ليرات اسرائيلية، وللمزيد من التفصيل انظر الجدول رقم ١٢ (٤).

وهذا أدى الى تعرض المواطن العربي الى الخسارة في قيمة ما يملكه من أموال نتيجة فرض التعامل الرسمي مع البنوك بالعملة الاسرائيلية وسرعة تدهور قيمة الليرات التي يحصل عليها المواطن عند بيع انتاجه او شراء المدخلات التي يحتاجها.

١ هشام عورتاني / الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية جامعة النجاح الوطنية.

٢ - جريدة الشعب المقدسية ١٥/٦/١٩٧٧.

٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية.

٤ - تقرير عن الاقتصاد الاسرائيلي رقم (٤) للفترة ٢٥/٣/٧٩ - ٢٥/١٤/٧٩.

٣ - المؤسسات الزراعية في الضفة الغربية

ان التنمية الاقتصادية ضرورية لتحقيق الزيادة في الانتاج الغذائي خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبدون هذه الزيادة فان الوضع الاقتصادي لا بد وان يتأثر، خاصة وان الزيادة في الانتاج الزراعي لازمة لمواجهة الزيادة في السكان ولتوفير فرص العمل بعد زيادة كفاءة التصنيع، ولواجهة طلب المستهلكين المتزايدة من المستخدمات الوسيطة ومن رأس المال.

وتحقق التنمية الزراعية باحدى وسيلتين: الأولى اعادة تنظيم الجهود الزراعية وترشيدها بهدف تساعد على زيادة الانتاج او تخفيض النفقات وتشمل اعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية مما يسهل على حسن استخدام الموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الانتاج واعداد تنظيم الدورة الزراعية يطبق الكبر عائد من الارض او يحول دون ارهاقها او ترشيد وتوفير الخدمات الزراعية وهو ما تقوم المؤسسات الزراعية من تعليم وارشاد وتسليف وتسويق... الخ.

أما الوسيلة الثانية فهي عن طريق زيادة الموارد الزراعية المتاحة من ارض قابلة للزراعة ناتجة بشراير الري والصرف وكذلك زيادة المستخدمات الرأسمالية الزراعية من اسمدة ومبيدات وغيره.

يستطرق بايجاز الى المؤسسات الزراعية في الضفة الغربية والتي تساهم في عملية التنمية الزراعية.

التعليم الزراعي :

الشيء في الضفة الغربية قبل الاحتلال معهد الحسين الزراعي في طولكرم الذي كان يعرف باسم كلية خضوري الزراعية التي انشئت عام ١٩٣٠، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات بعد التوجيهي، كلية العرب الزراعية في الخليل والتي انشئت عام ١٩٦٥ والتي تدرس ثلاث سنوات بعد الاعدايي من اجل اعداد وتوفير الكوادر المدربة والماهرة لغايات التنمية الزراعية.

البحث والارشاد الزراعي :

كان في الضفة حتى الاحتلال (٧) محطات زراعية هي العرب وطولكرم وبيت قادر والفارعة وريحا والبييرة وكانت هذه المحطات تسير قدما خاصة محطة الفارعة في غور الجفتك، ولكن سلطات الاحتلال قامت بتحويل هذه المحطة الى مركز مشاهدات لأغراض الارشاد الزراعي فقط وفعلت مثل ذلك محطة الابحاث في العرب. وقد قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في ١/٤/١٩٨٠ باغلاق ثلاث محطات زراعية هي محطة اريحا للتجارب والابحاث ومحطة قباطية ومحطة البييرة الزراعية. وتهدف سلطات الاسرائيلية من ذلك الى تقليص الخدمات والامكانيات امام المرشدين الزراعيين لعرقلة عملهم من المزارعين من الخدمات الارشادية والخدمات الزراعية. وتغاني خدمات الارشاد الزراعي من الموقوفات مثل قلة الاموال المتوفرة لتأمين وشراء الالات اللازمة لعملية الارشاد وعدم التدريب المستمر للمرشدين الحاليين. وعدم توفير المواصلات وغيرها لهؤلاء المرشدين.

٣ - التسليف الزراعي :

كانت مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية الاردنية هما المصدر الاساسي للتسليف الزراعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال. فكانت فروع مؤسسة الاقراض الزراعي منتشرة في انحاء الضفة الغربية وتقدم القروض المتوسطة والطويلة الاجل لمختلف الاهداف والمشاريع الزراعية. وكانت المنظمة التعاونية تقدم القروض للجمعيات التعاونية في الضفة والتي يبلغ عددها ١٧٧ جمعية. وكانت القروض تقدم بأسعار فائدة بسيطة وشروط سهلة.

وقد توقفت اعمال جميع مؤسسات التسليف الرسمية وشبه الرسمية بعد الاحتلال مباشرة، فقد اقلت جميع فروع مؤسسة الاقراض الزراعي، وجميع الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعي التابعة للمنظمة التعاونية الاردنية. ووقفت جميع البنوك التجارية خدماتها واضطر المزارعون الذين كانوا بحاجة الى قروض زراعية الى اللجوء الى مصادر اقراض غير رسمية. ولا يوجد حتى الآن جهاز تسليف زراعي رسمي او شبه رسمي يهتم بالتنمية الزراعية، كما ان سلطات الاحتلال لم توافق على انشاء اية مؤسسة مالية محلية لتعبئة الموارد الداخلية واستثمارها في مجال التنمية سواء للزراعة او غيرها. وفي الوقت نفسه قامت بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية التي تتقاضى فوائد باهظة لا يستطيع المزارع تحملها.

كما ان سلطات الاحتلال وضعت العقبات امام المؤسسات الانمائية الدولية لتوظيف الاستثمارات في الاراضي المحتلة كجزء من برنامج انمائي شامل للمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

٤ - الجمعيات التعاونية الزراعية :

يبين الجدول (١٠) الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية حتى ١٢/٣١/١٩٧٩. ونلاحظ من الجدول ان عدد الجمعيات التعاونية الزراعية قبل الاحتلال بلغ (١٧٧) جمعية، بينما كان عدد الجمعيات التي تأسست منذ الاحتلال في ١٩٦٧/٦/٥ (٢٥) جمعية فقط.

وهذا يبين لنا مدى ضعف الحركة التعاونية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال. بالإضافة الى حرمان جميع الجمعيات من القروض التي تمنحها المؤسسات المتخصصة في الضفة الشرقية.

٥ - تسويق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية :

لقد تم في الكنيست الاسرائيلي في آب سنة ١٩٦٨ التصويت لصالح قرار التجارة مع المناطق المحتلة، وقد بدأ تنفيذ هذا القرار بالغاء الحواجز الجمركية على تصدير المنتجات الاسرائيلية لهذه المناطق، بينما لا يسمح بتصدير منتجات الضفة الغربية الزراعية الى اسرائيل تجنباً لمنافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي. ولا تتخذ الحكومة الاسرائيلية اي اجراء لضمان استمرارية الانتاج الزراعي في الضفة الغربية.

وقد حدثت بعض التغييرات الاساسية في سوق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية من

اهمها :

١ - فتح اسواق الضفة الغربية امام المنتجات الاسرائيلية بحيث اصبح من المتعد على مزارع الضفة

الغربية منافسة المزارع الاسرائيلي لما يتمتع به الأخير من كفاءة في الانتاج ودعم في القروض

وبيع العراقيل امام مزارعي الضفة الغربية من بيع انتاجهم في الاسواق الاسرائيلية بحجة المنافسة على الأمن وحماية الانتاج الاسرائيلي من الاغراق.

التبعت اسرائيل «سياسة الجسور المفتوحة» بين الضفة الغربية والضفة الشرقية من الاردن. وبسعت بتصدير مختلف منتجات الضفة الغربية الى الشرقية ولكنها في الوقت نفسه وضعت عراقيل وصعوبات كثيرة امام دخول منتجات الضفة الشرقية الى الضفة الغربية كفرض رسوم جمركية واجراءات معقدة ومطولة من تفتيش وغير ذلك.

كما ان عدم وجود المرافق التسويقية الاساسية الكافية وغيرها من المرافق الأخرى ذات العلاقة، خاصة وحدات تصنيف المنتجات وتعبئتها وتغليفها وتخزينها في البرادات تسبب مشاكل خطيرة لتاجير مزارعي الضفة الغربية

وليس ذلك فقط، ولكن هناك مشكلات اخرى يواجهها القطاع الزراعي في الضفة الغربية وتتمثل بسلسلة الاجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال من اجل التضييق على الزراعة المروية تحت ستار بابي الأمانة. ومن اهم هذه الاجراءات:

١- منعت السلطات الاسرائيلية المزارعين العرب من استخدام مياه نهر الاردن حيث قامت في اوائل الاحتلال بنسف (١٤٠) مضخة كانت مركبة على الضفة الغربية للنهر وفي نفس الوقت سمحت للمستوطنين الاسرائيليين في شمال وادي الاردن بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض الحاصل وذلك في المشروع الذي يعرف بمشروع مياه جلجال.

٢- تفاق مساحات واسعة من اراضي الاغوار الشمالية وغيرها بدواعي الأمن وتقدر المساحة المغلقة والواقعة شمال خط نابلس/دامية فقط بحوالي (٨٠) الف دونم معظمها من الاراضي المروية.

٣- اجبر عدد من المزارعين على مبادلة اراضيهم بأراض اخرى من املاك الغائبين بدواعي امنية ولكن معظمهم رفض الاجراء مما اضطرهم الى ترك اراضيهم والبحث عن اعمال اخرى.

٤- قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية في مطلع صيف ١٩٧٩ بتجريف وهدم قنوات الري الحاذية لكثير من اراضي الحمضيات والموز في منطقة الجفتلك وقامت بتسيبها كحزام امني معرضة بذلك مساحات واسعة من تلك المزروعات للجفاف والتلف.

٥- اتخذت مواقف سلبية تجاه اراضي الحرجية، اذ لم تكف سلطات الاحتلال بعدم تشجيع عمليات التحريج بل قامت بازالة مساحات كبيرة منها لاقامة المستوطنات على تلك الاراضي، ومن اثارها في ذلك تسهيل تسرب المياه السطحية والجوفية من الضفة الى المناطق الساحلية في اسرائيل، هذا بالإضافة الى تقنين الضخ من الآبار التي ما زالت عاملة.

٦- عرقلت اعمال الجمعيات الخيرية الاجنبية التي تقدم خدماتها للمزارعين العرب في المناطق المحتلة والحيلولة دون قيام هذه الجمعيات بتنفيذ مشاريعها ومن هذه الجمعيات اونروا والكويكرز وسيرا واللونيت وغيرها. وكمثال على ما تتعرض له هذه الجمعيات من مضايقات ما جاء في التقرير الذي قدمه الدكتور بيتر جوبستر مدير الجمعية الاميركية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى (انبرا)

بعد الزيارة التي قام بها للمناطق المحتلة خلال عام ١٩٨٢، وفيه يوضح السيد جويستر العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال امام هذه الجمعية للحيلولة دون تنفيذ مشاريعها الرامية الى تحسين اوضاع المزارعين العرب.

ويوضح الجدول (١١) الميزان التجاري الزراعي للضفة الغربية بملايين الليرات الاسرائيلية بالاسعار الجارية من ١٩٦٧/٧/٢ وحتى ١٩٧٨/١٢/٣١. ونلاحظ من الجدول ان قيمة الصادرات الزراعية الى الضفة الشرقية خلال هذه المدة المذكورة بلغت ١٠٧٠,١ مليون ليرة اسرائيلية بالاسعار الجارية، بينما بلغت قيمة الواردات الزراعية من الضفة الشرقية خلال نفس المدة ٦١,٥ مليون ليرة، اي ان نسبة الصادرات الزراعية من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية كانت ١٧,٤٪ وكان العجز في الميزان التجاري الزراعي للضفة الشرقية بالنسبة للضفة الغربية ١٠٠٨,٦ مليون ليرة.

اما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل، فقد كان مجموع قيمة الصادرات الزراعية الى اسرائيل ٨٠٣,٥ مليون ليرة اسرائيلية بينما كان مجموع قيمة المستوردات الزراعية منها ٢٠٤١,٨ مليون ليرة، وكان العجز التجاري الزراعي للضفة الغربية مع اسرائيل ١٢٣٨,٣ مليون ليرة. وهذه اهمية استراتيجية خاصة للتنمية الاقتصادية الاسرائيلية.

هذا بالإضافة الى ان سلطات الاحتلال قامت في عام ١٩٨٠ بتسريح ٢١٪ من العاملين في دوائر ومؤسسات الزراعة في الضفة الغربية وذلك بهدف السيطرة على القطاع الزراعي في الضفة واحتوائه وجعله يدور في فلك القطاع الزراعي الاسرائيلي وخادما له.

المياه

٤- المياه في الضفة الغربية

لمحة عامة :-

لا تقل مشكلة السيطرة على المياه في الضفة الغربية من قبل اسرائيل عن مشكلة السيطرة على الاراضي، فالاراضي والمياه هما لب النزاع العربي الاسرائيلي، وقد تم لاسرائيل السيطرة الكاملة على جميع الاراضي الفلسطينية وموارد المياه فيها. وسنبحث فيما يلي اهم التطورات والتغيرات المتعلقة بموارد المياه في الضفة الغربية منذ الاحتلال والاجراءات الاسرائيلية تجاه ذلك واثر هذه الاجراءات على المواطنين العرب.

مصادر المياه :

تعتبر الامطار المصدر الاساسي والوحيد للمياه في الضفة الغربية خاصة بعد ان قامت السلطات العسكرية الاسرائيلية في اوائل الاحتلال بنسف ١٤٠ مضخة كانت مقامة على الجانب الغربي لنهر الاردن والتي كانت تستخدم لري منطقة (الزور) المزروعة بالخضروات والحمضيات والموز آنذاك^(١) ويتأثر توزيع الامطار في الضفة الغربية بالرياح الماطرة القادمة من الغرب، ولذلك فان المناطق

(١) هشام عورتاني، الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، تشرين اول ١٩٧٩ ص ١٢

بمقدار ٧٠٠ ملم في منطقة طولكرم في الشمال الغربي والمواجهة للساحل البحري، والى ٥٠٠ ملم في منطقتي الخليل، والى ١٠٠ ملم واقل في منطقة اريحا (البحر الميت) وتختلف نسبة سقوط الامطار كذلك من الشمال الى الجنوب في وادي الاردن والتي تتراوح بين ٣٠٠ ملم - ١٠٠ ملم.

وتفيد التقديرات ان اقل من ٢٥٪ من مجموع مياه الامطار المتساقطة تستغل حيث يتخرق قسم كبير من سقوطها مباشرة او بعد ذلك بقليل، ويفقد قسم آخر عن طريق نتح النباتات الحية وقسم آخر بطريق الانسياب السطحي وآخر الى باطن الارض.

وتقدر نسبة الامطار التي تفقد عن طريق الانسياب السطحي بما لا يقل عن ٥٪ من مجموع الامطار المتساقطة وذلك لتسرب كميات كبيرة الى باطن الارض نظرا لنفاذية الصخور السطحية للماء لجميع كميات من الامطار في آبار الجمع. وتقدر كمية الامطار المنسابة والمفقودة بحوالي ٥٠ مليون م^٣ في السنة يتحول نصفها الى الاراضي الاسرائيلية حيث يستغل قسم منها في مشاريع الري المختلفة والباقي يتسرب الى البحر. أما النصف الآخر فينسب الى وادي الاردن عن طريق اودية صغيرة.

اما بالنسبة للمياه الجوفية، فتعتبر سلاسل الجبال في الضفة الغربية المغذي للعديد من الواض المائية حيث ان مياه الامطار المتساقطة فوق المناطق الصخرية تخترق التكوينات المختلفة لتشكل طبقات صخرية مائية ثم تتدفق كمياه جوفية الى الشمال والجنوب والشرق والغرب.

وتقدر امدادات المياه المخزونة في الضفة الغربية بما يزيد عن ٦٠٠ مليون م^٣ وان ٤٠٪ من مياهها يتسرب منها الى الواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، وتقدر كميات المياه التي تستغل من نهر الاردن وقت الفيضانات في الشتاء بحوالي ٢٠٠ مليون م^٣، ولتختلف الاغراض الزراعية. بالإضافة تقدر الطاقة المائية للضفة الغربية كما يلي :-

مليون م ^٣	تفاصيل
٦٠٠	جوفية
٥٠	انسياب السطحي
٢٠٠	نهر الاردن
٨٥٠	مجموع

هذا وتمثل بعض المياه الجوفية الى الملوحة، ومعظم مياه الانسياب السطحي تعتبر ضائعة للشتاء ما يدخل منها الى آبار الجمع حيث لا يوجد نظام معين لاستغلال مثل هذه المياه بالإضافة الى انفسا كبيرا من المياه الجوفية وخاصة في المناطق الغربية من الضفة يستخرج من قبل اسرائيل.

المياه المحلية لاستهلاك المياه:

هناك ثلاثة مصادر محلية رئيسية للمياه في المدن والارياف وهي :-

١ - الينابيع :

يوجد في الضفة الغربية حوالي «٣٠٠» ينبوع تتزود بالمياه من طبقات صخرية مائية ذات قدرة ضعيفة، معظم هذه الينابيع في الحوض المائي الشرقي خاصة في مناطق اريحا والفسارعة وبردله. وتستغل مياهها بشكل رئيسي للأغراض الزراعية.

ويبلغ معدل الانتاج السنوي للينابيع ذات المياه العذبة ٦٠-٥٠ مليون م^٣. وتبلغ كمية المياه المتوفرة في الينابيع المالحة وغير المستغلة حوالي ٤٠-٥٠ مليون م^٣ سنويا، وتوجد هذه الينابيع قرب البحر الميت وفي الجزء الشمالي لوادي الاردن.

٢ - الآبار الارتوازية :

بلغ عدد الآبار الارتوازية التي تم حفرها قبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في ٥ حزيران ١٩٦٧، ٧٢٠ بئرا منها ٣١٤ بئرا صالحة وعاملة وتتوزع كالتالي:-

١١٩ بئرا في الأغوار والسفوح الشرقية.

١٩٥ بئرا في السفوح الغربية والمناطق الساحلية.

وتتراوح طاقة الواحدة منها من بضعة امتار مكعبة في الساعة الى ٢٥٠ م^٣- ساعة والبعض القليل منها تزيد طاقتها عن ١٠٠٠ م^٣- ساعة ويعتمد ذلك على طبقة المناطق الصخرية المائية التي تستخرج منها تلك المياه. وتستغل معظم مياه الآبار الارتوازية للأغراض الزراعية^(١).

ويبين الجدول (٨) حجم الضخ من الآبار الارتوازية لعام ١٩٧٦/٧٧ علما بأن الأرقام المتعلقة بالآبار الاسرائيلية لا تشمل سوى (١٧) بئرا من اصل (٢٥) بئرا الا ان الآبار السبعة عشر قد ضخت ٣٠٪ من المجموع الكلي للآبار في الضفة الغربية.

٣ - آبار الجمع :

يتركز وجود هذه الآبار في المناطق الريفية وتحفر بالطرق البدائية وبواسطة الايدي حيث تجمع فيها مياه الامطار في الشتاء للاستعمالات المنزلية في الصيف ولسقي الحيوانات وري بعض المزروعات في المساحات المحدودة المجاورة لتلك الآبار. وقد اخذت هذه الآبار تفقد اهميتها لانتشار شبكات المياه في جميع المدن ومعظم القرى.

تقديرات استهلاك المياه:

يقدر الخبراء استهلاك الماء للأغراض المنزلية والصناعية في الضفة الغربية بـ (١٤) مليون م^٣/سنة، هذا بالإضافة الى حوالي ٣٠-٤٠٪ مليون م^٣ سنة وهو ما تستهلكه المستوطنات الاسرائيلية للأغراض الزراعية ويستهلك أكثر من ٧٠٪ من المياه للأغراض الزراعية في منطقة وادي الاردن ويبين الجدول (٩) تقديرات استهلاك الماء في الضفة الغربية واسرائيل لعام ١٩٧٥.

ان السبيل الوحيد الذي يمكن فيه لمزارعي الضفة الغربية زيادة المساحة المزروعة هو زيادة مساحة الاراضي المروية، ولا يتأتى ذلك الا عن طريق حفر آبار ارتوازية جديدة او تعميق الآبار القديمة، وهذا ما لا يمكن لأي مزارع عربي في الضفة الغربية القيام به بسبب الحظر الساري على حفر آبار جديدة او تعميق آبار قائمة ومصادرة آبار الغائبين والنازحين، وانخفاض منسوب المياه في الآبار الحالية

(١) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٦٦، جدول رقم (٦٤).

المطر ابار جديدة وعميقة لصالح المستوطنات والمستوطنين الاسرائيليين وذلك يعني ان المياه للزراعة العربية في الوقت الحاضر اقل مما كانت عليه قبل الاحتلال.

ومن الجدير بالذكر ان مساحة الاراضي المروية في الضفة الغربية تبلغ حوالي ٨٠ الف دونم اي ما ١٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية الزراعية في الضفة الغربية.

الإجراءات الاسرائيلية تجاه موارد المياه في الضفة الغربية

قامت السلطات الاسرائيلية بتطبيق كثير من الاجراءات تجاه الموارد المائية في الضفة منذ بدء الاحتلال، واهم تلك الاجراءات :-

الحد من استخراج المواطنين العرب لمياه الآبار الارتوازية :

حددت السلطات الاسرائيلية كمية المياه التي يسمح لاهالي الضفة باستخراجها بحيث لا يتعدى مليون م^٣/ سنة والتي هي حدود الكمية المستخرجة حاليا كما هو مبين في الجدول (٨).

وقامت السلطات الاسرائيلية بعدة اجراءات لضبط ذلك اهمها :-

١- عدم السماح لأي مزارع من الضفة بحفر بئر جديدة او تعميق بئر قديمة.

٢- عدم السماح بحفر آبار جديدة لغايات الشرب الا لحالات الضرورة القصوى، اذ لم توافق السلطات الاسرائيلية الا على حفر عدد قليل من الآبار الجديدة لهذه الغاية لمصلحة بعض البلديات وبض المواطنين من اهل الضفة.

٣- قامت السلطات الاسرائيلية بارغام اصحاب الآبار الارتوازية على تركيب عدادات على آبارهم في ازال السبعينات وقامت بأخذ قراءات العدادات لعامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ دون اشعار المزارعين بالأهداف من وراء ذلك، ثم قامت السلطات بتحديد الكمية التي يسمح لكل بئر بضخها سنويا. واضرت بعد ذلك تعليمات بأن كل من يتجاوز الكمية المسموح له بضخها يحال الى المحاكم العسكرية.

٤- سمحت السلطات الاسرائيلية لشركة المياه القطرية في اسرائيل «مكوروت» بحفر (٣٠) بئرا ارتوازية في الضفة لصالح المستوطنات الاسرائيلية. وعلى عمق يتراوح بين ٣٠٠ - ٧٥٠ مترا في حيزان آبار المزارعين العرب المحفورة سابقا لا يتجاوز عمقها ٢٠٠ م مما اثر على مستوى المياه في هذه الآبار وفي الينابيع المجاورة كذلك مما ادى الى نضوب البعض منها وجفافها.

٥- يقدر خبراء دائرة المياه في قيادة الحكم العسكري أن ستة آبار واحد عشر ينبوعا قد جفت تماما نتيجة للنضج المكثف من الآبار الاسرائيلية. هذا بالإضافة الى ضعف طاقة العديد من الآبار الينابيع الأخرى.

ولقد كان هذا الأثر واضحا في منطقتين رئيسيتين من الضفة الغربية هما : بردله والعوجا في غور الاردن .

١ - قامت سلطات الاحتلال في مطلع ايلول ١٩٨٢ باعطاء شركة ميكوروت الاسرائيلية للمياه (وهي شركة حكومية) صلاحية السيطرة على ٩ شبكات للمياه في الضفة من اصل ٢٥ شبكة يستخدمها المواطنون العرب، وركزت مصادر اسرائيلية (الجيروسالم بوست ١٠/٩/١٩٨٢) ان وزارة الدفاع تدرس الآن خطة يتم بموجبها تحويل جميع شبكات المياه في الضفة لاداة لادارة شركة ميكوروت الاسرائيلية .

اما المحطات التي وضعت تحت سيطرة شركة ميكوروت بما في ذلك شبكاتها التسع التي تتزود من هذه المحطات فهي :-

١ - محطة بطن ١ و ٢ التي تزود منطقتي بيت لحم والخليل بالمياه .

٢ - محطة السموع التي تزود الظاهرية ويطا والسموع .

٣ - محطة عرابه التي تزود مناطق عرابه وجنين ويعبد .

٤ - محطة الزاوية التي تزود قرية الزاوية وبعض المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة .

خلاصة: المشاكل والحلول المقترحة

يعتبر الوضع السياسي القائم حاليا في الضفة الغربية من اهم اسباب عدم الاستقرار في المنطقة. وقد ادى هذا بدوره الى جعل الميل للاستثمار ضعيفا بالرغم من اساليب الترغيب والترهيب التي يتعرض لها سكان الضفة الغربية .

وقد ظل القطاع الزراعي خلال هذه الفترة عرضة للعديد من المشاكل وعلى رأسها :-

١ - الري : قامت سلطات الاحتلال بمنع المواطنين العرب من حفر الابار الارتوازية لاغراض الري ، وقتنت الكميات المستغلة . فعلى سبيل المثال كان في الضفة الغربية ٣١٤ بئرا صالحة للضح سنة ١٩٦٧ ثم تناقص عددها الى ٣٠٠ بئرا سنة ١٩٧٧ منها ٨٨ بئرا في منطقة الاغوار . يضاف الى ذلك اهمال صيانة شبكات الري القديمة والاستيلاء على بعض مصادر المياه الجوفية .

٢ - عدم تطوير اوصيانة او تشغيل المرافق التسويقية وغيرها من المرافق الاخرى ذات العلاقة خاصة وحدات تصنيف المنتجات الزراعية وتغليفها وتعبئتها وتخزينها في البرادات بسبب المشاكل التي تواجه مزارعي الضفة الغربية واحتكار شركات التسويق الاسرائيلية لتصدير بعض الخضروات من الضفة الى الاسواق الاوروبية، وبهذه الطريقة كانت تلك المؤسسات تستولي على عائدات هذه الصادرات من العملة الاجنبية وتدفع للمنتجين والمصدرين من سكان الضفة قيمة بضائعهم بالليرات الاسرائيلية وباسعار تفرضها هذه الشركات .

٣ - نقص المتطلبات الاساسية من البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه وعجزها عن تلبية متطلبات المواطنين .

٤ - تفتتت الملكية الزراعية وصغر حجمها مما ادى الى زيادة كلفة الانتاج وقلة الاستثمار في الزراعة وتدني الدخل منها ، مما يشكل عقبة امام تطبيق وسائل صيانة وتحسين التربة .

٥ - عدم السماح باستغلال اراضي الغائبين من قبل المواطنين العرب او اقرباءهم .

بمجرد تعرض التربة لعوامل الانجراف والتعرية مما يؤدي الى فقد الارض لخصوبتها خاصة في المناطق الودية والاراضي المنحدرة .

تضاعف تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية مما يقلل من استعمالها في مختلف مراحل الانتاج .

انخفاض الانتاجية في قطاع الثروة الحيوانية وارتفاع اسعار الاعلاف وعدم توفر المراعي لاستيلاء السلطات الاسرائيلية عليها .

انخفاض الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي بسبب صغر حجم المدخرات لدى المزارعين والمخاطرة التي تصاحب الاستثمار في مجال الزراعة وعدم توفر القروض الزراعية لشراء المدخلات الزراعية الضرورية ومصادر الاقراض المناسبة .

عدم وجود نظام بنكي وطني وارتباط الضفة الغربية بالنظام البنكي الاسرائيلي بشكل عام والذي يضر فوائده الى ٧٦٪ بالاضافة الى ان الاحتلال يعرقل كل قرض استثماري من بنوكه للمناطق النائية .

لذا نرى ان نخلص الى الاستنتاجات التالية :

١ - ان تلك المشكلة يمكن ان نخلص الى الاستنتاجات التالية : يأتي عن طريق المسؤولين الاسرائيليين وهو الذي لا يراعي طموحات ورغبات مزارعي الضفة . بل ينبع من منطلقات السياسة العامة الاسرائيلية .

٢ - عدم توفر مراكز البحث العلمي في الزراعة بعد اغلاق معظم محطات الابحاث الزراعية التي كانت قائمة قبل الاحتلال .

٣ - ادى فتح اسواق العمل في اسرائيل امام الطبقة العاملة في الضفة الى ترك اثار سلبية على الزراعة العربية لانه اجتذب عددا كبيرا من العاملين في الزراعة ومن صغار المزارعين . ومن اسباب هذه الجاذبية ان مردود الزراعة تضاعف بنسبة عالية في ظروف الاحتلال، وهذا اضعف القاعدة القومية الذاتية واعاق فرص النمو فيها .

٤ - بين القاري مدى اهمية الضفة الشرقية كسوق تجاري لمنتجات الضفة الغربية ومدى الارتباط بها . كما يبين مدى اهمية الضفة الغربية كسوق استهلاكي للمنتجات الاسرائيلية .

٥ - وبشكل عام فان الازدهار الذي تسوقه الاحصاءات الاسرائيلية حول تزايد معدلات النمو في الضفة وارتفاع المعيشة الذي تدعيه هو مجرد ازدهار وتقدم مصطنع ومؤقت، ولا يعتمد على التنمية الحقيقية بل يعتمد على المدخولات المتحققة من العمالة العربية في اسرائيل، إضافة الى المدخلات المتحققة من العمالة العربية في اسرائيل والمدخلات المرتبطة بحركة التجارة لصالح اسرائيل، والى التحاويل القادمة من العاملين من اهالي الضفة في البلدان المجاورة . صحيح انه تم في بعض مجالات الزراعة المحلية الوصول الى مستوى زراعي افضل في ظل الرأسمالية ولكنها في المقابل تقلصت افقا . وحتى التوسع الرأسمالي لم يكن اكثر من مساحات صغيرة بشكل فردي .

حلول واقتراحات

فيما يلي بعض الحلول المقترحة لتحسين الوضع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي اقتراحات نقدمها مع ادراكنا التام لصعوبة وربما استحالة وضعها موضع التنفيذ ما دامت الغاية الاساسية للاحتلال الاسرائيلي هي تخريب القطاع الزراعي العربي وتهجير المزارعين العرب واحكام القبضة الاستيطانية على المناطق المحتلة بشكل عام ، اما هذه الحلول فهي :-

- ١ - السماح بوضع خطة تنمية للزراعة في الارض المحتلة او مجموعة من البرامج الزراعية تقوم مقام الخطة الزراعية تتولى وضعها مراكز البحث العربية في الضفة الغربية .
- ٢ - الغاء امر منع ادخال النقود الى الضفة الغربية والسماح للمؤسسات والجمعيات التعاونية الزراعية والافراد بالاقتراض من المؤسسات المتخصصة في الضفة الشرقية .
- ٣ - منع تسويق الانتاج الاسرائيلي في الضفة الغربية او التقليل منه .
- ٤ - السماح للمزارعين العرب بحفر الابار الارتوازية وتعميق المحفور . منها وتطوير زراعتهم واعادة النظر في تقنين ضخ المياه .
- ٥ - التوقف عن مصادرة الاراضي العربية وخاصة الزراعية منها ووقف عمليات الاستيطان وتسمية المستوطنات .
- ٦ - تخفيف الضرائب على المزارعين والرسوم المفروضة على تصدير منتجات المزارعين العرب للاردن وعبره .
- ٧ - السماح للجمعيات الزراعية التعاونية والافراد بتنفيذ مشاريعهم مثل استصلاح الاراضي وزراعتها والسماح للجمعيات الزراعية التعاونية بتنفيذ مشاريع الري او الاقتراض او اقتناء الاليات وبناء الصناعات التي تساعد المزارع على تسويق انتاجه ، مثل مخازن التبريد والمتاجر ومصانع التدريج وغيرها من المشروعات .
- ٨ - السماح لمالكي الثروة الحيوانية بحرية الرعي واعادة مناطق الرعي المصادرة .
- ٩ - التوقف عن مصادرة المواشي وفرض الغرامات .
- ١٠ - اقامة الصناعات الغذائية التحويلية لامتصاص الفائض من الانتاج الزراعي وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تفرضها سلطات الاحتلال كفرض منع التجول وغيرها
- ١١ - عقد دورات تدريبية للعاملين في القطاع الزراعي داخل الارض المحتلة وخارجها

- جدول رقم ١ -
استعمالات الاراضي الزراعية المستغلة في الضفة الغربية
١٩٦٢/٦٣ - ١٩٦٥/٦٤ (دونم)

بشكل	٦٣/١٩٦٢	%	٦٤/١٩٦٣	%	٦٥/١٩٦٤	%
الزراعة	٤٩١,٢٤٦	٢٦,١	٦٥٢,١٩٥	٣٠,١	٥٤٨,١٢٠	٢٦,٤
الغابات	١٩٦,٣٧٤	١٠,٤	٢٥٣,٢٨٤	١١,٧	٢٤١,٠٥٧	١١,٦
الزراعة	٥٤,١٢٧	٢,٩	٦٨,٨٠٨	٣,٢	٨٧,٠٤١	٤,٢
الزراعة	٥٥,٦٢٩	٣,٠	٥٨,٦٨٧	٢,٧	٦١,٣٩٣	٣,٠
الزراعة	٣٤٠,٠٦٤	١,٨	٢٤,٣٦٨	١,١	٢٣,٠٦٥	١,١
الزراعة	٦٤,٢٨٢	٣,٤	٧٠,٧٥٧	٣,٢	٦٠,٦٠٧	٢,٩
الزراعة	٨٩٥,٧٢٢	٤٧,٦	١,١٢٨,٠٩٩	٥٢,٠	١,٠٢١,٢٨٣	٤٩,٢
الزراعة	١٦٢,٦٠٧	٨,٦	١٩٣,٥١٠	٨,٩	١٨٧,٦١١	٩,٠
الزراعة	٧٧,٤٦٢	٤,١	٧٧,٨٢٩	٣,٦	٧٦,٨٨٢	٣,٧
الزراعة	٢٤٠,٠٦٩	١٢,٧	٢٧١,٣٣٩	١٢,٥	٢٦٤,٤٩٣	١٢,٧
الزراعة	١٠,٢٤٢	٠,٥	١١,٠٩٧	٠,٥	١٢,٣٧٢	٠,٦
الزراعة	٧٣٨,٦١٥	٣٩,٢	٨٥٨,١٤١	٣٥,٠	٧٧٨,٣٨٥	٣٧,٥
الزراعة	٧٤٨,٨٥٧	٣٩,٧	٧٦٩,٢٣٨	٣٥,٥	٧٩٠,٧٥٧	٣٨,١
الزراعة الكلي	١,٨٨٤,٦٤٨	١٠٠	٢,١٦٨,٦٧٦	١٠٠	٢,٠٧٦,٥٣٣	١٠٠

مصدر: ابراهيم ابو حويج: الاطلس الزراعي للاردن، عمان، وزارة الزراعة ١٩٧٣

جدول (٣)

الزيادة والنقص في مساحة الزراعات المختلفة في الضفة الغربية بالدونم
للسنوات ٦٨/١٩٦٧ - ٧١/١٩٧٠

مقارنة مع السنوات ٦٦/١٩٦٥/١٩٦٢

السنة	٦٨/١٩٦٧	٦٣/١٩٦٢	الزيادة أو النقص	٦٩/١٩٦٨	٦٤/١٩٦٣
الزراعة	٨٩٠٠٠٠	٨٩٥٧٢٢	٥٧٢٢-	٨٣٤٠٠٠	١١٢٨٠٩٩
الزراعة المحمية	١١٣٠٠٠	٢٤٠٠٦٩	١٢٧٠٦٩-	١٠١٠٠٠	٢٧١٣٣٩
الزراعة الحقلية	٢٠٠٠٠	١٠٢٤٢	٩٧٥٨	٢٠٠٠٠	١١٠٩٧
الزراعة البعلية	٦٦٠٠٠٠	٧٣٨٦١٥	٧٨٦١٥-	٦٦٥٣٠٠	٧٥٨١٤١
المجموع	١٦٨٣٠٠٠	١٨٨٤٦٤٨	٢٠١٦٤٨-	١٦١٩٧٠٠	٢١٦٨٦٧٦

البيانات (١) و (٢)

السنة	٧٠/١٩٦٩	٦٥/١٩٦٤	الزيادة أو النقص	٧١/١٩٧٠	٦٦/١٩٦٥
الزراعة	٩٠١٨٠٠	١٠٢١٢٨٣	١١٩٤٨٣	٩١٤٥٠٠	٧٧٠٧١٣
الزراعة المحمية	١١١٠٠٠	٢٦٤٤٩٣	١٥٣٤٩٣-	٩٣٩٠٠	٢٣٥٧٤٩
الزراعة الحقلية	٢٢٠٠٠	١٢٣٧٢	٩٦٢٨	٢٢٠٠٠	١٣١٤٨
الزراعة البعلية	٦٨٨٦٠٠	٧٧٨٣٨٥	٨٩٧٨٥-	٦٨٨٦٠٠	٧٩٥٥٠١
المجموع	١٧٢٣٤٠٠	٢٠٧٦٥٣٣	٣٥٣١٣٣-	١٧١٩٠٠٠	١٨١٥١١١

جدول رقم ٢ -

استعمالات الاراضي الزراعية المستغلة في الضفة الغربية
١٩٧٠/١٩٦٩ - ٦٨/٦٧

التفاصيل	٦٨/١٩٦٧	%	٦٩/١٩٦٨	%	٧٠/١٩٦٩	%
قمح	٤٦٤,٩٠٠	٢٧,٦	٥٧٠,٠٠٠	٣٥,٢	٤٥٠,٠٠٠	٢٦,١
شعير	٢٣١,٠٠٠	١٣,٧	٢٦,٥٠٠	١,٧	٢٢٠,٠٠٠	١٢,٨
قطاني	٩٤,٠٠٠	٥,٦	١٠٥,٠٠٠	٦,٥	١٠٠,٠٠٠	٥,٨
كرسنة	٤٧,٦٠٠	٢,٨	٥٥,٣٠٠	٣,٤	٦٠,٠٠٠	٣,٥
سمسم	١٨,٠٠٠	١,١	٣٦,٠٠٠	٢,٢	٣٠,٠٠٠	١,٧
اخرى	٣٤,٥٠٠	٢,١	٤٠,٦٠٠	٢,٥	٤١,٨٠٠	٢,٤
المجموع	٨٩٠,٠٠٠	٥٢,٩	٨٣٣,٤٠٠	٥١,٥	٩٠١,٨٠٠	٥٢,٣
خضروات وبطاطا	٧٠,٠٠٠	٤,٢	٧٥,٠٠٠	٤,٦	٨٥,٠٠٠	٤,٩
بطيخ وبقطيني	٤٣,٠٠٠	٢,٥	٢٦,٠٠٠	١,٦	٢٦,٠٠٠	١,٥
المجموع	١١٣,٠٠٠	٦,٧	١٠١,٠٠٠	٦,٢	١١١,٠٠٠	٦,٤
حمضيات	٢٠,٠٠٠	١,٢	٢٠,٠٠٠	١,٢	٢٢,٠٠٠	١,٣
فواكه اخرى	٦٦٠,٠٠٠	٣٩,٢	٦٦٥,٣٠٠	٤١,١	٦٨٨,٦٠٠	٤٠,٠
المجموع	٦٨٠,٠٠٠	٤٠,٤	٦٨٥,٣٠٠	٤٢,٣	٧١٠,٦٠٠	٤١,٣
المجموع الكلي	١,٦٨٣,٠٠٠	١٠٠	١,٦١٩,٧٠٠	١٠٠	١,٧٢٣,٤٠٠	١٠٠

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي، الخلاصة الاحصائية لاسرائيل لسنة ١٩٧٢

- جدول رقم ٤ -

الانتاج الزراعي في الضفة الغربية ومعدل الانتاج ٦٣/١٩٦٢ - ٦٦/١٩٦٥ (طن)

التفاصيل	٦٣/١٩٦٣	٦٤/١٩٦٣	٦٥/١٩٦٤	٦٦/١٩٦٥	المعدل
المحاصيل الحقلية	٤٤٦٤٧	٧٨٣٢٩	٩٥٤١٨	٥١٢٤٠	٦٧٤٠٨
الخضار والبطاطا	١٣٤٨٨	١٣٦٩٦١	١٣٩١٩٥	١٣٨٥٨٦	١٣٢٠٥٨
القرعيات	٧٠٧٦٣	٧٠٢٧٣	١٢٥٠٣٧	٣١٥٠٤	٧٤٣٩٤
الزيتون	٣٠٥٦٧	٨١١٥٤	٢٣٨١١	٢٣٥٨٩	٣٩٧٨٠
الحمضيات	٢٤٣٩٦	٣٠٠١٩	٣١٢٥٢	٣١٤٩٩	٢٩٢٩٢
فواكه أخرى	٦١٤٢٠	٢٣٠٥٢	٧٦٢٢٠	٦٤١٢٠	٥٨٧٢٨

المصدر: برهان ابو حويج، الأطلس الزراعي للأردن، عمان، وزارة الزراعة ١٩٧٣.

- جدول رقم ٥ -

الانتاج الزراعي في الضفة الغربية ٦٨/١٩٦٧ - ٧٨/١٩٧٧

بالآلاف الاطنان

التفاصيل	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧
المحاصيل الزراعية	٢٣,٥	٤٢,٠	٢٩,٥	٤٦,٥	٥٥,٣	٤٣,٢	٦٣,٩	٣٨,٣	٣٤,٩	٤١,٨	٤٦,٠
المحاصيل الحقلية	٦٠,٠	٦٥,٠	٧٨,٠	٧٣,٤	١٠٣,١	٩٣,٤	١٣٨,٥	١٣٩,٩	١٤٧,٣	١٤٩,٤	١٥٦,٣
الخضار والبطاطا	٣٦,٠	٢٠,٥	١٢,٧	١٤,٠	٨,٠	٣,٣	٤,٢	٣,٦	٤,٥	٨,٩	١١,٤
القرعيات	٢٨,٠	٥٣,٥	١٥,٠	٣٠,٠	٧٠,٠	٢١,٠	٧٥,٠	١٠,٠	٥٠,٠	١٧,٠	٦٥,٠
الزيتون	٣٠,٠	٣٣,٠	٣٥,٢	٣٨,٠	٤٧,٦	٥٢,٦	٥٦,٥	٥٨,٨	٦١,١	٦٢,٠	٦٥,٠
الحمضيات	٤٧,٩	٤٤,١	٤٥,٨	٤٩,٦	٥٦,٥	٦١,٨	٧١,٠	٧٨,١	٧٦,٦	٧٨,٨	٩٥,٤
فواكه أخرى											
الانتاج الحيواني	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
اللحوم	١٠,٣	١١,٦	١٥,٣	١٤,٠	١٨,٧	٢٠,٢	٢٢,٠	٢١,٤	٢٢,٤	٢٢,٤	١٩,٨
الالبان	٣٠,٣	٣٤,٩	٣٧,١	٣٥,٠	٤٣,٨	٤٤,٣	٤٤,٧	٤٦,٠	٤١,٥	٣٩,٦	٣٩,٩
البيض (مليون)	٢٥,٠	x	x	x	x	x	x	x	x	x	٤٤,٥

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي، الخلاصة الاحصائية لاسرائيل، نشرات سنوية مختلفة، ١٩٧٠-١٩٧٩.

- جدول رقم ٦ -

عد الدواجن اللحم والبيض في محافظات الضفة الغربية
١٩٦٣ - ١٩٦٦

١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣
دجاج لاجم	دجاج لاجم	دجاج لاجم	دجاج لاجم
٢٧٦٦٢٩	١١٢٥٧٠٠	٢٣٣٠٦٠	٢٣١٤٣٠
٢٠٥٩٦٠	٦٣١١٩٩	٢١٧١٥٢	١٩٤٣٣٢
٧٩٢٨٠	٦٦٤٩٩٠	٥٦١٣٦	٧٤٩٦٣٨
٥٦١٨٦٩	٢٤٢١٨٨٩	٥٠٦٣٤٨	٤٧٠٠٩٣
١٩١٧٧٣٣	٩١٧٧٣٣	٥٧٧٤٠١	١٣٩١٤٦٧

برهان ابو حويج، الأطلس الزراعي للأردن، عمان، وزارة الزراعة ١٩٧٣.

- جدول رقم ٧ -

مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية
١٩٦٨ - ١٩٧٧ - مليون ليرة اسرائيلية -

الانتاج القومي الاجمالي	الانتاج الزراعي (%)
٣٣٤	١٣٥
٤٤١	١٨٠,٤
٥٠٩	١٧١,٩
٧٦٠	٢٢٨,٧
١١٦٧	٣٤٧,١
١٣٦٧	٤٠٣,٥
٢٣٦١	٨٩٣,١
٣٢٧٨	٩١١
٤٨٦٨	١٥٣٥,١
٦٤٥٦	١٦٨١,٣

الخلاصة الاحصائية لاسرائيل، مكتب الاحصاء المركزي، نشرات سنوية متعددة.

تلك الاسعار الاسرائيلية ٤,٥ ليرة لكل دولار عام ١٩٦٨ بينما اصبح ٨٠ ليرة لكل دولار في عام ١٩٨٠. يتغير من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر الجدول رقم ١٢ حول السعر التعادلي لليرة الاسرائيلية والشيك بالقرارة مع السنوي للسنوات ما بين ١٩٦٧ وحتى ايلول ١٩٨٢.

جدول رقم - ٨ -
حجم الضخ من الآبار الارتوازية لعام ١٩٧٦/٧٧
م (٠٠٠)

التفاصيل	عدد الآبار	كمية المياه المستخرجة	النسبة المئوية
وادي الاردن والسفوح الشرقية	١١٩	١٢,٧٠٠,٢	٢٦,٩
السفوح الغربية والمناطق الساحلية	٩٨١	٢٠,٣٧٨,٠	٤٣,١
المجموع للضفة الغربية	٣٠٠	٣٣,٠٧٨,٢	٧٠,٠
الآبار الاسرائيلية	١٧	١٤,١٤٤,٨	٣١,٠
المجموع	٣١٧	٤٧,٢٢٣,٠	١٠٠,٠

المصدر: هشام هورتاني، الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية، جامعة النجاح - نابلس ٢ تشرين اول ١٩٧٩.

تقديرات استهلاك المياه في الضفة الغربية واسرائيل لعام ١٩٧٥

جدول رقم - ٩ -

التفاصيل	الضفة الغربية	اسرائيل
الزراعة	٩٠	٣٢٥
الصناعة	مقدرة مع الاستهلاك المنزلي	٩٥
الاستهلاك المنزلي	١٤	٣٠٠
المجموع	١٠٤	٧٢٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد/م ^٣	١٤٢	٥٥٧
معدل الاستهلاك المنزلي للفرد/م ^٣	١٣	٨٦

المصدر: هشام هورتاني، الموارد والسياسات المائية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، نابلس ١٩٧٩.

النوع	المنطقة						المجموع
	أريحا	رام الله	بيت لحم	الخليل	جنين	طولكرم	
التسليف والتوفير الريفي	٢	٧٤	٥	٧٨	٢٢	٢٣	١٣
تسويق زراعي؛ البساتين، ري الثروة الحيوانية (دواجن) تسويق	١	-	٢	٤	٣	٤	١
التصنيع الزراعي (محاصر زيتون)	-	٢	١	١	-	٢	٢
اتحاد نوعي لعصر الزيتون وتسويقه	١	١	-	-	-	-	-
زراعية متعددة الاغراس	١	-	-	٥	-	-	-
المجموع	١٣١	١٤٣	١٤	١٤٦	٣٠	٢٩	١٧

المصدر: جدول صادر عن قيادة منطقة الضفة الغربية / ضابط القيادة لشؤون العمل.

جدول رقم - ١٠ -
الجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة في الضفة الغربية حتى ١٢/٣١/١٩٧٩

الميزان التجارى الزراعى للصفحة الغربية (ملايين الليرات الاسرائيلية) بالاسعار الجارية
١٩٨٧/٧/١ - ١٩٨٧/١٢/٣١

السنة	الصادرات الى				الواردات من				فائض المستوردات مع			
	الصفحة الشرقية	اسرائيل	بقية العالم	المجموع	الصفحة الشرقية	اسرائيل	بقية العالم	المجموع	الصفحة الشرقية	اسرائيل	بقية العالم	المجموع
١٩٨٧	١١,٧	-	١٩,٢	١٤,٠	١٢,٣	٤٩,١	٧,٨	٧,٨	١١,٧	-	٥,٥	١,٢
١٩٦٨	٢٦,٣	-	٢٦,٣	٦٠,٩	١٧,٠	٣٨,٢	٣٦,٨	٣٦,٨	١٢,٧	٣٦,٨	٨,٣	٢٥,٢
١٩٦٩	٢٩,٧	-	٢٩,٧	٦١,٩	٥,٢	٥٨,١	٧,٨	٧,٨	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٠	٣١,٦	-	٣١,٦	٧٢,٠	٥,٢	٥٨,١	٧,٨	٧,٨	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧١	٢٩,٦	-	٢٩,٦	٧٢,٠	٥,٢	٥٨,١	٧,٨	٧,٨	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٢	٢٩,٦	-	٢٩,٦	٧٢,٠	٥,٢	٥٨,١	٧,٨	٧,٨	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٣	٣٥,٣	-	٣٥,٣	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٤	٣٥,٣	-	٣٥,٣	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٥	٣٤,٥	-	٣٤,٥	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٦	٣٤,٥	-	٣٤,٥	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٧	٣٤,٥	-	٣٤,٥	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
١٩٧٨	٣٤,٥	-	٣٤,٥	١٠٢,٢	٥,٠	٩٧,٢	٣٠,٩	٣٠,٩	١٢,٧	٣٦,٨	٣٦,٨	٢٥,٢
المجموع	١٠٧٠,١	٨٠٣,٥	١٠٧٠,١	١٥٤,٠	٦١,٥	٧١٣,١	٥٧٨,٥	٧١٣,١	١٠٧٠,١	١٢٨٨,٣	٢٢٤,٥	٤٥٤,٢

المصدر: مكتب الاحصاء المركزى، الخلاصة الاحصائية لاسرائيل للسنوات ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨

نتنى لو امكن للوكالة ان تتحرر منها .
١٠- يعتبر التقرير في نهاية الفقرة السادسة منه الى ان الوكالة قد اصبحت عاملا مهما في الاطار السياسى العام للشرق الأوسط وانها تعزز الاستقرار .

لنا نتسائل الى اي حد عززت الوكالة هذا الاستقرار في الشرق الأوسط وهل يلاحظ احد في العالم ان هناك استقرارا في الشرق الأوسط وهل تحقق اي استقرار في هذه المنطقة الهامة الحساسة من العالم ، منذ قيام الوكالة حتى الان ، وهل واجهت هذه المنطقة اضطرابات كالاضطرابات التي ما زالت تشهدها منذ قيام الوكالة حتى الان ، اي منذ نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

لنا نتفق ان الاسباب التي ادت الى خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي التي ادت الى عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي لا يمكن ان تنعم باستقرار حتى تعالج تلك الاسباب معالجة صحيحة وعادلة .

١١- ان ما جاء في الفقرة السابعة من مشروع التقرير من أن برنامج حصص الاعاشة قد خفض الان ، الى الحد الأدنى المطلوب للعناية بالمعوزين ، ومن ان برامج الرعاية الاجتماعية والانشاء والصيانة تمثل الان جزءا متناقصا من ميزانية الوكالة ينبغي ان تثير تساؤلنا ، الى متى تستمر الوكالة في انتهاج هذه السياسة ، وما هو الحد المطلوب الذي ينبغي ان يبلغه انهيار هذه الخدمات ، ومن هي الجهة التي تحدد الحد المطلوب .

١٢- بعبير المفوض العام في الفقرة ١٥ من مشروع التقرير عن مخاوفه الشديدة

بشأن سنة ١٩٨٥ والسنوات التالية بسبب متطلبات الميزانية ، هذه الميزانية التي ظلت منذ نشوء الوكالة حتى الان مصدر متاعب الوكالة ، وستظل كذلك ما دامت الميزانية واقفة تحت مؤثرات سياسية ومرتبطة بالادارة السياسية لبعض الدول حسبما اشار الى ذلك فريق العمل الدولي المعنى بالتمويل في أحد تقاريره الاولى .

١٠- ان المؤتمر ما زال يؤكد بأن العجز المالى في موازنة الوكالة عجز مقصود ، وان معالجة هذا العجز لا تتم الا بتحجير الميزانية من المؤثرات السياسية ، انما يقدم لتغطية ميزانية الوكالة لاغائة اللاجئين الفلسطينيين ضحايا العدوان لا يكاد يذكر بالنسبة لما يقدم للكيان الصهيونى اداة العدوان .

١٠- يكرر مشروع التقرير في اكثر من فقرة الاشارة الى ما وقع من قتال بين الفلسطينيين في سهل البقاع وفي عدة اماكن اخرى ، ومع ان هذا القتال امر مؤسف ومن الطبيعى ان تمتد اثاره الى اللاجئين الفلسطينيين ، الا ان المؤتمر لا يرى اية مصلحة تحققها الوكالة في التحدث عن القتال في مشروع التقرير ، ومثل هذا القتال المؤسف يقع في كثير من البلدان التي تمك من عوامل الاستقرار ما لا يملكه اللاجئون الفلسطينيون .

١١- يصف مشروع التقرير الفقرة ٢١ منه القوى الاسرائيلية بأنها (قوة الدفاع الاسرائيلية) متناسيا انها قوات غزو ، قامت بغزو لبنان ، وما تزال تحتل اجزاء منه ، فكيف يقال عنها (قوة الدفاع) اليس من الضروري تسميتها في مشروع التقرير بحقيقتها .

العامة للامم المتحدة بشأن اعادة توزيع مخصصات الاعاشة على اللاجئين الذي يؤكد المؤتمر مطالبته بالعمل على تنفيذه .

١٧ - ولم يذكر شيئاً عن نقل مقر رئاسة الوكالة من فيينا الى منطقة عملياتها تنفيذاً لقرار الجمعية العامة في هذا الشأن ، ويرى المؤتمر ان الاسباب التي ادت الى نقل مقر الرئاسة قد زالت ، لذلك فانه يؤكد مطالبته بتنفيذ هذا القرار بالسرعة الممكنة ، واذا تعذر النقل الى بيروت في الوقت الحاضر ، فان المؤتمر يرى انه بالامكان نقله الى عمان مثلاً .

١٨ - ينتقد مشروع التقرير في بعض فقراته ، بعض الاجراءات التي تضطر حكومات الدول المضيفة الى اتخاذها أحياناً ، كطلب سحب اي موظف دولي - كما حدث في الجمهورية العربية السورية مثلاً - او كاستعمال بعض المباني التي تشغلها الوكالة - كما حدث في المملكة الاردنية الهاشمية - وان المؤتمر ان يعتبر مثل هذا الانتقاد تدخلاً في شؤون الدولة المضيفة التي لا تقدم على اي عمل من هذا النوع الا اذا اقتضته اسباب امنية ، او مصلحة عامة .

وبهذه المناسبة يوصي المؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على اعداد دراسات فنية لمشروع التقرير السنوي للمفوض العام في السنوات القادمة بحيث تحال بعض البنود الى خبراء في الموضوع ، وذلك تمهيداً لمناقشة التقرير في ضوءها .

كما بحث المؤتمر عدداً من القضايا الاخرى المدرجة على جدول اعماله .

خ . س

١٢ - يذكر مشروع التقرير ان الوكالة طبقت قرارها بوقف الاعاشة على اللاجئين في جنوب لبنان ، بعد ان استثنتهم من تطبيقه بسبب الظروف التي يواجهونها تحت الاحتلال الصهيوني ، ولا يدري المؤتمر كيف سمحت الوكالة لنفسها بذلك ، لا سيما وان اوضاع اللاجئين زادت سوءاً وتعقيداً .

١٣ - يشير مشروع التقرير في اكثر من فقرة الى موظفي الوكالة المحليين والدوليين ويلاحظ المؤتمر ان حديث التقرير عن الموظفين يثير القلق بالنسبة لمصيرهم ، ويجعلهم يعملون والتهديد بانهاء خدماتهم فوق رؤوسهم بينما تبرز الوكالة الموظفين الدوليين ، وتعمل على تكثيفهم بدون مبرر معقول ، ومع تقدير المؤتمر لجهود الجميع يرى ان هذا الاتجاه لا يتفق مع مصلحة عمل الوكالة .

١٤ - لقد اغفل مشروع التقرير في صلب فقراته حتى الاشارة الى ما تقدمه الدول المضيفة الى اللاجئين الفلسطينيين من خدمات تكاد نفقاتها تبلغ مجموع ما تنفقه الوكالة ، ولا يدري المؤتمر لماذا هذا الاغفال الذي يعتبره انتقاصاً من حق الدول المضيفة ، وتجاهلاً لدورها الاساسي في اغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

١٥ - لم يتطرق مشروع التقرير الى ذكر اية جهود قامت بها الوكالة لتنفيذ القرار الذي اتخذهت الجمعية العامة بشأن انشاء صندوق خاص لتلقي ربيع املاك اللاجئين الفلسطينيين ويرى المؤتمر ضرورة العمل على تنفيذه .

١٦ - كما انه لم يتطرق كذلك الى اية جهود قامت بها الوكالة لتنفيذ قرار الجمعية